



محور الدراسة في هذا الكتاب هو الحديث عن الظروف التي نشأت فيها الدولة

الإسلامية والمؤثرات الدالة على هذه النشأة، في إطار زمني يمتد ما بين الهجرة النبوية

حتى أواسط القرن الأول الهجري،

## بحث في نشأة الدولة الإسلامية

وترتكز كذلك على مؤشرات سياسية ومؤسسية (إنشاء الديوان - إقرار العطاء - تنظيم الضرائب)، ومادية (كضرب النقد)، إضافة إلى الوثائق المادية (النقوش الحجرية - البردية)، وتكتفت كل هذه المادة التاريخية في (ثلاثة فصول):

### الفصل الأول

#### ولادة السلطة - الدولة، أيام الرسول (ﷺ) الدعوة والدولة

عدّد المؤلف المؤثرات ذات الدلالة على ولادة الدولة لدى المسلمين، مبتدئاً (ببيعة العقبة الثانية) قبل الهجرة، والتي سبقتها محاولات عدة للبحث عن أرض جديدة ومكان آمن للدعوة بعد التجميد الذي لاحقها في مكة، يقول ابن إسحاق: "فكان رسول الله (ﷺ) يعرض نفسه في المواسم - إذا كانت - على قبائل العرب، ويسألهم أن يصدقوه ويمنعوه".

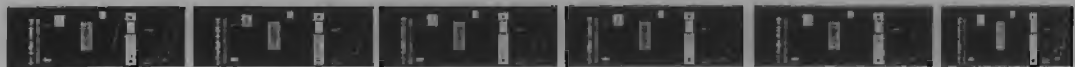
وفي السنة الثالثة عشرة من البعثة، عقد الرسول بيعة العقبة الثانية (٧٣ رجلاً وامرأتان)، والتي عرفت أيضاً ببيعة الحرب، ويقول ابن إسحاق: (أبايعكم على أن تمنعوني مما تمنعون منه نساءكم وأبناءكم.. فأجابوه: والذي بعثك بالحق لنمنعنك مما تمنع منه أئزرنّا، فبايعنا يا رسول الله، فنحن والله أبناء الحروب وأهل الحلقة...، وتستمر الرواية لتصل إلى تعهد الرسول لأهل يثرب أن يربط مصيره بمصيرهم، إلى النهاية!



مركز دراسات الوحدة العربية

### بحث في نشأة الدولة الإسلامية

الدكتور فالح حسين



• تأليف: د. فالح حسين

• الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ٢٠١٠م

• عدد الصفحات: ٣١٩ صفحة

• عرض: أحمد حسن علي

١- "هذا كتاب من محمد النبي (رسول الله) بين المؤمنين والمسلمين من قريش وأهل يثرب، ومن تبعهم، فلحق بهم، وجاهد معهم.

٢- إنهم أمة واحدة من دون الناس.

٣- المهاجرون من قريش على ريعتهم يتعاقلون بينهم، وهم يَفْدُون عانيهم بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

وتتابعت مواد الصحيفة، والتي عدها المؤلف البذرة التي ولدت من رحمها الدولة الإسلامية الكبرى.

أما كيف حققت الصحيفة ولادة الدولة، فيقول عنها: إنها أقرت دعائم وأركان السلطة الشرعية: الدستور: القانون، والأمة (الشعب)، والأرض (يثرب)، وصاحب السلطة (الحكم) المكلّف بإدارة وحماية حقوق أبناء الشعب (أهل الصحيفة)، وهو النبي محمد رسول الله (ﷺ)، وباستعراض أهم مضامينها السياسية: الصحيفة تعبير عن الجماعات التي انضوت تحت لوائها باسم (أهل هذه الصحيفة) أي المسلمين بشكل عام، إضافة إلى اليهود الذين سكنوا المدينة، إذ كونوا عملياً نواة الأمة والمجتمع التي قامت عليها السلطة للدولة الفتية.

تشكل المادة رقم ٢٢ أهم بنود الصحيفة الناحية السياسية: (وإنكم مهما اختلفتم فيه من شيء، فإن مرده إلى الله وإلى محمد)، والتي تقر بولادة سلطة شرعية، بأن مرجعهم الشرعي في الحكم والتقاضي في كل ما يشجر بينهم من خلاف هو رسول الله (ﷺ) الذي اكتسب المرجعية السياسية والقضائية الوحيدة لأهل الصحيفة، بموجب هذا القانون الذي وافق عليه الجميع.

إن دراسة مضمون هذه البيعة تؤدي إلى التوصل إلى نتيجة مفادها:

- أنها تؤسس لسلطة وقوة سياسية وليس دعوة دينية فحسب.

- الحصول على القاعدة الآمنة وحرية الحركة، واتخاذها بعدها داراً للهجرة.

واعتبرت حداً فاصلاً بين مرحلتين في حياة الرسول والدعوة، وبداية لما يعرف بالتقويم الإسلامي (التاريخ الهجري)؛ لذا كانت البيعة وآثارها على المدى البعيد مقدمة الملك الذي وصفه أحد رجالات مكة بعد ست سنوات من الهجرة: "إني والله ما رأيت ملكاً في قوم قط مثل محمد في أصحابه"!

ويرى المؤلف - وبحق - أن ملك رسول الله (ﷺ) لم يكن بديلاً عن النبوة، بل نتيجة من نتائجها، فالإسلام كان نجاحاً للدعوة والدولة (الملك)، وربطهما الرسول (ﷺ) رباطاً لا يكاد يفصل بينهما في كل أمر من أموره طوال نشاطه، وليس كما ادعى، وتساءل أحد شيوخنا: "هل كان النبي صاحب دولة سياسية، ورئيس حكومة، كما كان رسول دعوة دينية، وزعيم وحدة دينية.. أم لا؟

## الصحيفة - الدستور، أو الدور المركزي

### في المجتمع الجديد

وتطورت الأوضاع إلى ما يمكن تسميته ولادة الدولة الفعلية، والتي تمثل أهم إجراءاتها (الصحيفة أو الدستور) الذي وضعه رسول الله (ﷺ) لينظم من خلاله أوضاع المجتمع الجديد بكل فئاته، المسلمة وغير المسلمة داخل المدينة، يثرب، وتطلق الصحيفة قائلة:

**لم تكن دولة رسول الله (ﷺ) بديلاً عن النبوة، بل نتيجة من نتائجها، وكان الإسلام نجاحاً للدعوة والدولة معاً**



عليهم ألا يأكلوا الربا ولا يتعاملوا به).

والنص يفصح عن نفسه، فهو يضمن كامل حريتهم الشخصية والدينية وترتيباتها الداخلية وحرية التصرف فيها، دون تدخل من الرسول (ﷺ) والمسلمين، بشرط أن يستمروا في أداء ما فُرض عليهم، واحترام العهد الذي عُقد معهم، فإذا كان الرسول (ﷺ) يعقد العهود، ويصدر الكتب، ويقود الجيوش، ويوجه القواد إلى مختلف أنحاء الجزيرة العربية، ويقر الحقوق، ويرد المظالم، ويفصل بين الخصومات، أي الممارسة الكاملة للقيادة والزعامة السياسية.

ولكن الرسول مارس المؤشرات الدالة على السلطة، ألا وهي اتخاذ العمال والأمراء والموظفين لإدارة كثير من مصالح المجتمع.

يقول ابن إسحاق: (كان رسول الله (ﷺ) قد بعث أمراءه وعماله على الصدقات، على كل ما أوطأ الإسلام من البلدان)، وهذا يشير وبصدق إلى نضوج فكرة السلطة والدولة في زمن رسول الله (ﷺ) من الناحية العملية، وهو حرص الرسول (ﷺ) دائماً على استخلاف من يراه على المدينة كلما غادرها للنظر في أمورها خلال غيابه، وقد أحصى المؤرخون مرات المغادرة بـ ٢٨ مرة!

وهناك وظائف أخرى أرساها الرسول (ﷺ) كاستعماله على السوق بمكة للحكم بن سعيد بن

## معاهدة الحديبية، أو البعد السياسي للصلح، ونتائجها

والمؤشر الآخر لامتداد سلطة الدولة التي صار يمثلها رسول الله (ﷺ) ليس في المدينة فحسب، بل أيضاً مع خصومه وأعدائه المعلنين، أهل مكة، هو نصوص صلح أو هدنة أو معاهدة الحديبية، بعد الحرب التي كانت قائمة بين الطرفين، حتى أواخر السنة السادسة من الهجرة، ولننظر في بنود الصلح والأثر السياسي لها، كالآتي: (هذا ما اصطلح عليه - اصطلاحنا على وضع الحرب عن الناس عشر سنين يأمن فيهن الناس ويكف بعضهم عن بعض)، وكانت أولى النتائج أن (تواثبت خزاعة، فقالوا: نحن ندخل في عقد محمد وعهده...)، وتمثل في إيجاد النبي (ﷺ) قاعدة وأخلاقاً جديداً في قلب مكة وبين أهلها، الذين سيكونون السبب المباشر لفتح مكة بعدها، وقد عبر الزهري قائلاً: (ما فتح في الإسلام فتح قبله كان أعظم منه، ولقد دخل في تينك السنتين مثل ما كان في الإسلام قبل ذلك وأكثر).

ويلق ابن هشام على مقولة الزهري مؤيداً بالقول: "... إن رسول الله (ﷺ) خرج إلى الحديبية في ألف وأربع مئة، ثم خرج عام فتح مكة بعد ذلك بسنتين في عشرة آلاف".

## الصلح مع أهل نجران:

### مثال على السلطة العملية

أما المثال العملي على العهود التي كان رسول الله (ﷺ) يعطيها للآخرين، فهو صلحه مع أهل نجران، والذي يبدو أطول نص ذكرته الروايات التي تحدثت عن الموضوع، ونذكر بعضه: (وجعل لهم ذمة الله وعهده، وألا يُفْتَنُوا عن دينهم ومراتبهم فيه، ولا يُجْشَرُوا ولا يُعْشَرُوا، واشترط

الاتفاق على بيعة أبي بكر، يذكر ابن إسحاق، البيان الذي ألقاه أبو بكر في المسجد قائلاً:

"فإني قد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني، أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم"

وما يهمنا في هذا البيان مضامينه السياسية، فهو إعلان عن مبدأ (سيادة القانون)، وإعلان المساواة للجميع أمام القانون، وهما من أهم سمات سلطة الدولة الشرعية، أما الامتحان الأكبر الذي واجهه أبو بكر (رضي الله عنه) فهو حركة الردة، والتي كانت على خلاف ما ذكر بعض الرواة، فإنها بدأت قبل وفاته، فيذكر الطبري: أنه لما اشتكى وثب الأسود باليمن ومسيلمة باليمامة، وجاء الخبر عنهما للنبي (ﷺ)، ثم وثب طليحة في بلاد أسد بعدما أفاق النبي (ﷺ)، ثم اشتكى في المحرم وجعه الذي قبضه الله تعالى فيه، فواجهها أبو بكر بحزم وشدة مكنته من تشيت شمل المرتدين، وإعادة الوحدة الحقيقية للجزيرة العربية، وعودة استئناف أداء الزكاة من القبائل التي منعتها، إذ كانت المؤشر الوحيد على اعتناق الإسلام والاعتراف بسلطة الدولة.

لذا كانت مقولة أبي بكر الشهيرة: "والله لو منعوني عقلاً مما كانوا يؤدونه لرسول الله (ﷺ) لقاتلتهم عليه" صحيحة، وفي مكانها تماماً؛ إذ إن منع الزكاة يعتبر رمزاً لسحب الاعتراف بأبي بكر، وهو يريد استعادة الوضع كما كان أيام رسول الله (ﷺ).

### بناء الأمصار الجديدة في البلاد المفتوحة

بعد نجاح أبي بكر في تثبيت أركان الدولة الفتية على أنحاء الجزيرة العربية كاملة، اتجه أبو

العاص، وإرساله لمعاذ بن جبل قاضياً إلى اليمن، وهذا يمثل دلالة على عملية السلطة القانونية التي تمثلها سلطة رسول الله (ﷺ) في الجزيرة بعد أن خضعت له قبائلها.

وختم المؤلف فصله بنتيجة مؤداها أن حركة الرسول (ﷺ) في أوائل القرن السابع الميلادي قد غيرت ما كان موجوداً في حياة العرب، فوحدت منهم ما كان مشتتاً، وبنت لهم سلطة (دولة) سياسية دينية ودنيوية، فوحدتهم لأول مرة في التاريخ.

## الفصل الثاني

### مؤشرات السلطة - الدولة بعد الرسول

#### (ﷺ) الاستمرارية

يقصد المؤلف بمؤشرات السلطة الأسس التي قام عليها استمرار السلطة بعد رسول الله (ﷺ)، والتي لا يمكن أن تتحقق دون وجود سلطة معترف بها تسيطر على أوضاع الناس، وتشرف على تنظيم حياة أفراد المجتمع، أما استمرارية السلطة، فتمثلت عقب وفاة النبي (ﷺ) في تمكن الصحابة من الاتفاق على مبايعة أحدهم لتولي السلطة التي كان الرسول (ﷺ) يمثلها في حياته وشغرت بوفاته، يقول ابن إسحاق: "ولما قبض رسول الله (ﷺ)، انحاز هذا الحي من الأنصار إلى سعد بن عباد في سقيفة بني ساعدة، واعتزل علي بن أبي طالب، والزبير بن العوام، وطلحة بن عبيد الله في سقيفة بني ساعدة، وانحاز بقية المهاجرين إلى أبي بكر، وانحاز معهم أسيد بن حضير".

وهذا الاهتمام، وإن بدا رمزاً للخلاف، فإنه يشكل - في حد ذاته - دليلاً قوياً على وجود السلطة، وإلا فما معنى الصراع أصلاً؟ وبعد

## كانت صحيفة المدينة بمنزلة البذرة التي ولدت من رحمها الدولة الإسلامية الكبرى بما وضعته من قواعد لتنظيم أوضاع المجتمع الجديد



**الديوان والعطاء: البداية، الفكرة، الدلالة**  
كانت أول نتيجة مباشرة لنجاح الفتوحات خارج الجزيرة العربية على النطاق الإداري للدولة الإسلامية، إنشاء جهاز إداري ذي طبيعة مالية وعسكرية لتنظيم قوى الجند، فيما عُرفَ بديوان الجند، أو ديوان المقاتلة، أو ديوان العطاء.

يذكر البلاذري عن الشعبي: قال: لما افتتح عمر العراق والشام، وجبى الخراج، جمع أصحاب رسول الله (ﷺ) فقال: إني قد رأيت أن أفرض العطاء لأهله، أي: لمستحقه، ولما تحفظ البعض عن إنشاء الديوان، قال عمر: "لا بد من هذا؛ فقد كثر الفبي"، وربط عمر بين إنشاء الديوان وأهل الأمصار الجديدة، عندما قال: "الفبي لأهل هؤلاء الأمصار ولمن لحق بهم وأعانهم وأقام معهم، ألا فبهم سكنت المدائن والقرى وعليهم جرى الصلح، وإليهم أدى الجزاء، وبهم سدّت الفروج، ودوّخ العدو"، وهذا يشير إلى أن الفرض كان للمقاتلة الذين سكنوا الأمصار ولعياهم، وهم من شارك فعلاً في الفتوحات.

وهكذا أقر مبدأ الخدمة في تحديد الرواتب، فحُرم من العطاء الأعراب الذين بقوا في البداية، فلم يهاجروا أولاً إلى المدينة، ولم يشاركوا ثانياً في الفتوحات اللاحقة، ولم يهاجروا ثالثاً إلى

بكر ومن بعده عمر بن الخطاب إلى مسيرة الفتوحات الإسلامية في الشام والعراق، وبعدهم الصراع في اليرموك والقادسية، بدأ بناء الأمصار الجديدة، ولم يكن قراراً عشوائياً، بل قراراً رسمياً اتخذته القيادة العسكرية بناءً على أمر السلطة العليا في الدولة، فسعد بن أبي وقاص في (الكوفة) وقبله عتبة بن غزوان (البصرة) كلّفا باختيار المكان وتنظيم البناء وتوزيع الأخطاط على القبائل، فيذكر البلاذري أن عتبة أول ما نزل المكان.. بحث إلى عمر يعلمه بذلك، فكتب إليه أن اجمع أصحابك في موضع واحد، وليكن قريباً من الماء والمرعى، واكتب إليّ بصفته.. فكتب إليه.

فلما قرأ الكتاب قال: هذه أرض نضرة قريبة من المشارب والمرعى والمُحتطب، وكتب إليه أن أنزلها فأنزلهم إياها، فبنوا مساكن بالقصب.

ووجهت الدولة عنايتها إلى تنظيم القبائل بعد تنظيم الخطط وهيكل المدينة، وذلك لضبط الإشراف على القبائل الساكنة داخل البصرة والكوفة؛ إذ قررت تنظيم قبائل الكوفة إلى عشر مجموعات قبلية ثم إلى سبع، وانتهت إلى أربع مجموعات، وهكذا كان التنظيم يتم على مرحلتين:

- اختيار الموقع واتخاذ المكان للإقامة.

- التخطيط والتمصير للمدينة.

أما ما يتعلق بإدارة الأمصار التي توضح دور سلطة الدولة، فجميع المصادر تطرقت إلى نشوء جهاز إداري رافق هذه النشأة كتمعين موظفين إداريين رسميين يتصدرهم والي المصر، أو الأمير الذي يشكل همزة الوصل بين الخليفة رأس الدولة وسكان الأمصار، وتوعية القضاة والديوان والعطاء.



عمر: "أقر السواد لمن في أصلاب الرجال وأرحام النساء، وجعلهم ذمة تؤخذ منهم الجزية ومن أرضهم الخراج".

والمقصود من الرواية أنه لا يجوز اعتبار أهل السواد فيئاً يقسمون كقسمة الغنائم، فهم أهل ذمة وعلى أرضهم الخراج، وهكذا يتضح أن (الأرض المفتوحة) كانت ابتداءً بين أرض الخراج، ذمة، عهد، وقد أقرت ملكيتها العامة للأمة، وصولح أهلها على ذلك، وأرض صوافي اعترف عمر بملكيتها للمقاتلة، وسمّتها المصادر فيئاً يرادف الغنيمة التي تُقسم: أربعة أخماس للجند وخمس للدولة، ثم أرض صلح، صالح أهلها المسلمون دون قتال، وهي أرض الصلح التي لم يفرض المسلمون ابتداءً عليها شيئاً، ثم أرض أسلم عليها أهلها، وهذه الأرض تبقى لأهلها الذين يدفعون عنها العُشر (من إنتاجها).

#### تنظيم الضرائب: فرضها وجبايتها،

##### أيام رسول الله (ﷺ) وزمن الفتح

إن فرض الضرائب وجبايتها هما في حد ذاتهما مؤشر ودليل واضح على وجود السلطة والدولة والإدارة، التي تمكنت من إقامة هذه العملية، وأهم عناصر الضرائب، الجزية: فرضت على أساس التشريع القرآني أيام رسول الله (ﷺ) وأيام الخلفاء من بعده، ابتداءً من أهل الذمة داخل الجزيرة العربية، وظهرت في البداية كتكليف عام أكثر منها جزية شخصية، ولكن التدابير التي اتخذها عمر حددت صفتها الشخصية بصورة عامة، وأن الوثائق الأولى تتحدث عن مبالغ متفاوتة قد تقل عن دينار واحد.

أما مبلغ الدينارين المحدد، فيمكن اعتباره

الأمصار لكي يدخلوا ضمن أهل الفيء، ولم يكن لهم حق إلا في الصدقة عند النواثب والحوادث، ولذلك جاء تفضيل للسابقين الأوائل في الإسلام، وإن لم يكونوا من قريش أو بني هاشم، على كل من تأخر إسلامه من قريش، إضافة إلى أن الطبقات التي أقرها عمر في الترتيب لا توافق مبدأ القرابة، وإنما السابقة فقط.

#### تنظيم التصرف في الأرض، الملكية

##### والأصناف، أيام الرسول (ﷺ) وعمر (رضي الله عنه)

وانتقل المؤلف إلى أهم مؤثرات السلطة، وهو البحث في مسألة تنظيم الدولة للملكية الأرض المفتوحة، وابتدأ بتعامل الدولة الإسلامية مع أراضي الجزيرة العربية أولاً، من خلال سوابق تنظيمات رسول الله (ﷺ) بشأن الأرض مع من صالحهم أو تغلب عليهم، أو الأرض التي أسلم أصحابها، وتبع ذلك في عهد عمر بن الخطاب بتعامله مع الأراضي المفتوحة في عهده.

فعندما فتح الرسول (ﷺ) خيبر، اعتبرت خيبر فيئاً للمسلمين، وعندما فتح وادي القرى، أراد أن يعطي النساء ممن شهدن معه الفتح، أي أعطاهن من الغنيمة شيئاً، والفيء في الحالتين مختلف، ثم قام بقسمة خيبر، وهي فيء كما روي، وهكذا فهمها الجند الذين نظروا إليها كسابقة طالبوا بتطبيقها في الأراضي المفتوحة على ما صار فيئاً لهم، وتقسيمها بقسمة الغنائم، لكن الذي طالبوا به هو ما اعتبره عمر بن الخطاب أرض خراج، وليس الفيء أو الغنيمة التي صار اسمها صوافي، وميز بينهما وبين ما هو فيء أو غنيمة بفهم جديد لم يكن معروفاً من قبل.

ويذكر البلاذري رواية عن سليمان بن يسار أن

## كان إنشاء جهاز إداري متكامل للدولة الإسلامية أهم النتائج المباشرة لنجاح الفتوحات خارج الجزيرة العربية



السابقتين في المناطق التي سيطروا عليها، أي الدينار الرومي في الشام ومصر، والدرهم الفارسي في العراق وبلاد المشرق؛ لأنه لم يكن لدى العرب عملة خاصة بهم تحل محل هاتين العملتين، ويصف المقرئ بما يفيد أنه تبني الطرز السابقة لما قرر ضرب النقد على نقش الكسروية وشكلها بأعيانها، غير أنه زاد في بعضها (الحمد لله) وفي بعضها (محمد رسول الله)، وأقدم ما عُثر عليه يعود إلى سنة ١٨هـ، ونجد هذا النقد العربي الإسلامي، حتى قبل تعريبه الخالص، يوثق لأسماء الولاة، وأحياناً الخلفاء ممن ضربت أسماؤهم أو ألقابهم على الدراهم المضروبة على الطراز الساساني؛ إذ عُثر على دراهم توثق للقب (أمير المؤمنين) منذ أيام معاوية، وأخرى تحمل بعض القادة المنشقين الذين نجحوا في إنشاء سلطة ولو فترة قصيرة، كالزبير والخوارج.

### الفصل الثالث

#### الوثائق المادية المعاصرة: دلائل عملية

##### على سلطة الدولة ١٨ - ٦٥هـ

ويعالج الفترة الممتدة من التاريخ الذي بدأت فيه الوثائق بالظهور ١٧ - ٢٢هـ / ٦٥ - ٨٥هـ - ٦٢٨ - ٦٤٢م / ٦٨٥ - ٧٠٥م، وبدأ أولاً بقراءة النقوش الحجرية، التي تعود إلى الفترة ما بين

إجراءً أولياً جاء بعد الفتح مباشرة، وسرعان ما تغير إلى ما يوافق الجزية المتدرجة.

#### ضريبة الخراج (على الأرض)

عرف العرب ضريبة الخراج على الأرض، وهي الضريبة التي فرضوها على الأرض بعد إقرارها من قبل الدولة في يد أهلها منذ عهد عمر بن الخطاب، أي بعد الفتح بقليل، وقام عمر باتخاذ هذا الإجراء بعد إرساله موظفين اثنين لمسح الأرض في السواد، وتقدير الخراج والجزية، وبعد فترة وجيزة جرى تعديل ما فرض أو إعادة النظر فيه، وراعى فيه القائمون عليه نوع الزرع وخصوبة الأرض عند تحديد المبالغ على كل جريب من الأرض.

#### الضيافة والأرزاق

##### والتكاليف العينية الأخرى

يعود فرض الضيافة، إلى أيام رسول الله (ﷺ) عندما فرض ضريبة عينية باسم الضيافة، أو (القرى)، وهي المواد العينية التي فرضت على الفلاحين، ووزعت على الجند، ما يمكننا من القول بأن هذه الفروض كلها، سواءً تحت اسم ضيافة أو أرزاق، أو طلبات، وتكاليف عاجلة ومؤقتة، كانت ترمي إلى تأمين حاجة الجند التموينية، سواءً الملحة في ظروف الفتح الخاصة أو العادية في حالة الأرزاق.

#### ضرب العرب للنقد (السكة)

أصاب ابن خلدون كبد الحقيقة عندما اعتبر أن السكة شارة (من شارات الملك والسلطان)، وأنها (وظيفة ضرورية للملك)، أي أنها تدخل ضمن مهام وسلطة الدولة (الأساسية)، وبالفعل قرر عمر بن الخطاب بتبني عمليتي الدولتين

٢٢ - ٦٥ هـ - وأول هذه النقوش المعروفة والواضحة التاريخ، هو نقش الجسر، الذي اكتشف في أطمان صو شمالي العراق، وبقي منه على الوجه الشرقي لهذا الجسر اسم واضح لا التباس فيه هو (عثمان)، كما بقي التاريخ (سنة اثنتين وعشرين)، وثاني النقوش نقش عُثْر عليه في قبرص، وهو يمثل شاهد قبر لأحد المسلمين، ومؤرخ بسنة ٢٩ هـ، ونصه:

(بسم الله الرحمن الرحيم، هذا قبر عروة بن ثابت، توفي في شهر رمضان سنة تسع وعشرين)، ويؤكد نص النقش صحة الروايات العربية التي تحدثت عن فتح قبرص على يد معاوية سنة ٢٧ هـ أو ٢٨ هـ، وحصر المؤلف عشرة نقوش تلقي الضوء على قضايا هامة بالنسبة للباحثين في التاريخ والحضارة الإسلامية بشكل عام.

**ثانياً- الوثائق البردية:** تبقى هي الوثائق التي قدمت أكثر الدلائل والبراهين المادية التي تؤكد الروايات التاريخية المبكرة بشأن تطورات الدولة والمجتمع في مصر، وتمثل الغالبية العظمى منها إيصالات ضرائبية أو مطالبات للتكاليف التي فرضت على المكلفين في مصر، وهي وثائق صادرة عن إدارة الوالي أو معاونيه، أي سلطة الوالي، وكثير منها يحمل التاريخ الدقيق لإصدارها، وخصوصاً ما صدر منها باللغة العربية، وهنا توثق التغيير الإداري الذي أحدثه العرب، ألا وهو استعمال العربية في الإدارة الرسمية، إلى جانب كل من اليونانية والقبطية، وهو الدلالة العملية التطبيقية على سلطة الدولة العربية، والوجود السياسي لهذه الدولة في مصر، وبدأ بوثائق الفتح التي تعود إلى ولاية عمرو بن العاص الأولى أيام عمر بن الخطاب،

أي بعد استقرار الفتح في مصر، وعرض المؤلف منها إحدى عشرة وثيقة، أهمها البردية الأولى (النص العربي للوثيقة رقم ٥٥٨).

وتمثل هذه الوثيقة إيصالاً بقبض ٦٥ شاة تسلمها أحد القادة، والذي يرد اسمه في أكثر من وثيقة تسلم من موظفي مدينة أهناس، وتحمل اسم الكاتب العربي والتاريخ العربي أيضاً، كما يحمل النص اليوناني اسم الكاتب والتاريخ باليوم والشهر القبطي الذي يقابله ٢٥ إبريل.

وعرض المؤلف بعدها وثائق برديات الفتح، وإيصالات الضرائب في الفترة نفسها، وقد عُثِرَ على مئات من هذه الوثائق في مدينة حابو المصرية.

وكذلك إيصالات النفقة والجزية معاً، والخراج بشكل عام.

**ثالثاً، ضرب النقود (السكة):** وقد أشار إليها سابقاً عند الحديث عن مؤشرات السلطة للدولة الإسلامية، إلا أنه هنا اقتصر على إبراز تاريخ ضرب الدراهم أو الفلوس والدنانير والمدن التي ضربت فيها، فضلاً عن اسم الأمير، أو الخليفة الذي ضربت في عهده، والعبارة الإسلامية التي نقشت عليها.

وفي الختام، أشار المؤلف إلى أن دراسة التاريخ الإسلامي، والثقافة، والحضارة الإسلامية المبكرة منها بشكل خاص، بحاجة إلى تأصيل دقيق وتوثيق، ولتحل الكثير من المشاكل الخلافية، ولا سيما وأن هذه الوثائق بأنواعها متاحة بوفرة، ولكن اطلاع غالبية الباحثين العرب المسلمين عليها ما يزال سطحيًا، بل معدومًا في كثير من الأحوال! للوقوف أمام حملات التشكيك الموجهة لتاريخنا ومختلف فروع حضارتنا، فهل من سامع ومجيب؟ ■